أثر النفط في تعزيز العلاقات السعودية الامريكية

١٩٤٥ – ١٩٤٨م"دراسة تاريخية"

د. داود محمد ابراهيم السامرائي

المقدمـــــة:

لقد كان للنفط الدور الاساسي والفعال في تعزيز العلاقات السعودية الامريكية وتطورها، فبل اكتشاف النفط لم يكن للولايات المتحدة الامريكية اية علاقة مع المملكة العربية السعودية، اذ عدت السعودية من الدول القديمة التي لا يمكن اقامة علاقة دبلوماسية معها لما وصفها الرئيس الامريكي روزفلت في بداية الحرب العالمية الثانية، الا ان جهود شركة نفط كاليفورنيا ووزير الداخلية الامريكي ايكس استطاع ان يغيرا وجهة نظر الرئيس الامريكي، بإقامة علاقة دبلوماسية واستراتيجية مع المملكة العربية السعودية، وتمكن بعدها ان يقدم المستمسكات المطلوبة التي اشارة الى ان نفط الولايات المتحدة الامريكية سوف ينضب بوقت قريب، وان الشركة وقعت يدها على بحيرة من النفط وان البوصلة تتجه نحو الشرق الاوسط ، وان بريطانيا تحاول جاهدة للحصول على الامتيازات قبل الولايات المتحدة

الامريكية عن طريق تقديم المساعدات الى المملكة العربية السعودية، بذلك كان للنفط الدور الريادي في تطور العلاقات السعودية الامريكية كما نلاحظ ذلك من خلال ثنايا البحث.

العلاقات السعودية الامريكية قبل الحرب العالمية الثانية

بدأت العلاقات السعودية الامريكية عن طريق الارساليات التبشيرية، فقد جاء النشاط التبشيري متماشيا مع المصالح الامريكية المتنامية في الخليج العربي، الذي عدٌ خطوة جديدة لدعم المصالح الاقتصادية والسياسية في الخليج العربي، وقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لإبراز الوجه المشرق للتبشير لاستخدامه في توثيق اواصر العلاقة بالسكان، من خلال تقديم الخدمات التعليمية والطبية لأبناء الخليج العربي من خلال البعثات التبشيرية، اذ كان التبشيريون يمثلون مهمه الوكالة عن مصالح بلادهم، واسست الارساليات مراكز لها في كل من الكويت ومسقط والبحرين واقامة علاقات ودية مع آل سعود(١).

فضلاً عن ذلك سعت البعثات التبشيرية لتمكين حصول الشركات الامريكية على الامتيازات النفطية في منطقة الاحساء، بالمقابل كانت الشركات تقدم المساعدات المالية للبعثات كي تزودها

بالمعلومات عما حققه الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، وانها لابد ان تجني ثمرة ذلك النصر وانها لابد ان تكون لها فرصة متساوية مع حليفاتها في تطوير الامكانات الاقتصادية في المنطقة المحمية، وكانت ترمي من وراء ذلك الحصول على الامتيازات النفطية بعد ان كانت محصورة على بريطانيا وفرنسا، وانتهجت الولايات المتحدة الامريكية سياسة الباب المفتوح[٢]، ومبدأ تكافل الفرص لتحقيق مصالحها الضرورية[٣].

انطلاقاً من ذلك ارسلت البعثة التبشيرية بعض اطبائها الى اقليم الاحساء لتقديم العلاج للحالات المرضية المتوطنة هناك[٤] ، وقد انتدبت للمهمة الدكتور ديم (Dem)والدكتور هرسن (Herssn) واسهم ديم (Dem) في الفحوصات الطبية التي اجريت لعبد العزيز ابن سعود، وعند زيارته لإقليم الاحساء جرى تقديم العلاجات اللازمة له، مما جعل الملك يأنس لديم ويميل الى استشارته ودعاه لزيارة الرياض، وقد استغل الدكتور ديم تودد الملك له واخذ يروج للمصالح الامريكية لدى الملك واعطى الضوء الاخضر لأصحاب الشركات النفطية الامريكية للحصول على الامتيازات النفطية في المملكة العربية السعودية [٥].

بعد ان حصلت الولايات المتحدة الامريكية على امتيازات نفطية سعت الى تأسيس وتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج العربي، من اجل حماية المصالح الامريكية هناك على الرغم من انها كانت قد ترددت في فترة العشرينات من القرن العشرين، في اقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة السعودية، عل الرغم من تحمس الاخيرة لذلك على اساس ان النظام السعودي من الانظمة القديمة[٦]، لكن توقيع اتفاقية التنقيب عن النفط بين شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا والمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣م[٧]، جعل للاتفاقية دوراً في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والسعودية، فعقدت بينهما في ٧تشرين الثاني ١٩٣٣م اتفاقية مؤقته لتنظيم العلاقات بين الطرفين[٨] .

بذلك اسهم تطور المصالح النفطية الامريكية، لاسيما حصول شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا على امتياز التنقيب عن النفط وتطويره في السعودية في الضغط على وزارة الخارجية الامريكية لأقامه علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، فأبرقت الوزارة الى قنصلها في الاسكندرية لولاند مورس (Leland Morris)،

بالسفر الى جدة لدراسة الاوضاع الممكنة لأقامه تمثيل دبلوماسي رسمي للولايات المتحدة الامريكية في جدة[٩].

في ٢٣اذار ١٩٣٧م، قدم موريس تقريره الى وزارة الخارجية الامريكية الذي اشار فيه، الى ان تطوير المصالح الامريكية في المملكة العربية السعودية لا يبرر تأسيس اي نوع من انواع التمثيل الرسمي في جدة في الوقت الحاضر[١٠].

على الرغم من ان تقرير موريس اشار الى دعم وجود أي ضرورة لفتح تمثيل دبلوماسي وقنصلي دائم في المملكة العربية السعودية، لكن وزارة الخارجية الامريكية ان للأهمية المتزايدة للمصالح الامريكية في السعودية، وجدت بان تواجد عدد من المواطنين الامريكان المقيمين هناك، يفرضان ضرورة دراسة موضوع تفويض رئيس البعثة الامريكية وملاكه في القاهرة ليكون وزيراً مفوضاً لها لدى المملكة العربية السعودية[١١].

ذلك يؤكد بان المصالح الامريكية لاسيما النفطية، كانت في بداياتها الاولى وان الشركات النفطية كانت حتى تلك المدة لم تتخذ قرارات بالضغط على الادارة الامريكية بإقامة علاقات دبلوماسية مع

المملكة العربية السعودية، في ضوء ذلك كتب الوزير المفوض الامريكي في القاهرة الى وزير الخارجية الامريكي في ٢١حزيران ١٩٣٩م، اشار فيه الى اهمية المصالح الامريكية التي تصاعدت بشكل كبير في الفترة الاخيرة، يصاحبه ارتفاع في عدد الامريكان المرتبطين بالمصالح الامريكية في السعودية، فضلاً عن ايلاء بلدان اخرى اهتماماً متزايداً بالسعودية "المانيا – ايطاليا – اليابان"، من جانب اخر اوضح ان المقابلة السرية التي تمت بينه وبين مدير شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا في ٢٠حزيران ١٩٣٩م، ابلغه فيها ان شركته حصلت في مايس ١٩٣٩م على امتياز استثنائي لمدة ٦٠عاماً، يقظي بموجبة التنقيب في جميع اراضي المملكة العربية السعودية[١٢].

لقد دفع ذلك التطور في المصالح الامريكية النفطية وضرورة المحافظة على هذا الامتياز من قبل الحكومة الامريكية الى التفكير الجدي بإقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، من جهة اخرى كانت محاولات الدول الاخرى من اليابانيين وشركة تطوير النفط المحدودة (بمساندة الوزير البريطاني)، للحصول على امتيازات نفطية صغيرة في السعودية في مقابل ذلك مبالغ ضخمة[١٣]، دافعاً

اخر لتسريع الولايات المتحدة الامريكية باقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، اذ الح رئيس شركة ستاندرد اويل اف كاليفورنيا على الولايات المتحدة الامريكية بضرورة تأسيس مفوضية امريكية لحماية مصالح الشركة النفطية، فضلاً عن ذلك اكد الوزير الامريكي المفوض في العراق لوزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في ٢١تموز١٩٣٩م، ضرورة حماية المصالح النفطية الامريكية في السعودية والدخول معها في علاقات دبلوماسية رسمية بسبب الاهتمام الدولي بالمنطقة الذي اظهر دول أخرى منافسه مثل المانيا واليابان(١٤).

وبناء على ما تقدم كتب وزير الخارجية الامريكي تقرير في ٣٠حزيران ١٩٣٩م، الى الرئيس الامريكي روزفلت (١٩٣٣ ١٩٤٥م)، اشار فيه الى حاجة المصالح الامريكية في الى اقامة تمثيل دبلوماسي او قنصلي دائم مع المملكة العربية السعودي (١٥).

استمرت شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا بالضغط على وزارة الخارجية الامريكية لأقامه علاقات دبلوماسية مع السعودية، واستجابت الوزارة الى ذلك فأرسلت تعليمات الى مفوضيتها في القاهرة وبغداد لتقديم اراءها فيما يتعلق بضرورة تأسيس تمثيل دبلوماسي مع

السعودية، كان رد المفوضيتين على الوجه الاتي "نظراً الى المصالح الامريكية المتطورة مع السعودية لذا وجب اقامة تمثيل دبلوماسي رسمي مع المملكة العربية السعودية، وان يكون الوزير الامريكي في القاهرة وزيراً مفوضاً في جدة فضلاً عن مهامه"(١٦).

في ١٢تموز ١٩٣٩م، ابرق وزير الخارجية الامريكي الى الوزير الامريكي المفوض في القاهرة، ابلغه بقرار الرئيس الامريكي بتعينه مبعوثاً فوق العادة ووزيراً مطلق الصلاحيات لدى الحكومة السعودية، فضلاً عن واجباته في القاهرة، والتمس موافقة الحكومة السعودية(١٧)، ذلك لان المملكة العربية السعودية كانت ترغب في تعزيز علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة الامريكية.

من كل ذلك نستخلص ان الولايات المتحدة الامريكية سعت الى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية بالحكومة السعودية، بعد ان حصلت شركتها النفطية على امتيازات النفط هناك، لكي تستطيع المحافظة على تلك المصالح المتنامية في المنطقة اقامت علاقاتها الدبلوماسية معها، فالصراع على النفط والحصول على الامتيازات دفعت بالحكومة الامريكية للإسراع في اجراءاتها لأقامه التمثيل الدبلوماسي.

تـــطور العلاقات السعوديـة الامـريكية خـلال الحرب العالمية الثانية

أدى نشوب الحرب العالمية الثاني الى عرقلة حركة الحجاج الى مكة، الذي انعكس سلباً على الاوضاع المالية للدولة السعودية، كل ذلك جعل الملك عبد العزيز ابن سعود يبحث عن المال لسد نفقاته الى حد ولتصريف اعمال الدولة، اذ ان المصدر الوحيد للملك عبد العزيز بن سعود خلال تلك الفترة المساعدات التي يحصل عليها من البريطـانيين ومـدفوعات ضـرائب امتيـاز شـركة الـنفط العربيـة الامريكية[١٨].

كانت حاجة الملك عبد العزيز بن سعود المتزايدة للمال دفعته للاعتماد على المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي عدة الممول الرئيسي لدفع المبالغ المطلوبة، ادعت ان الشركة لا تتمكن من دفع المزيد من المبالغ، وان عليها اقناع حكومة الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة الملك عبد العزيز بن سعود، وافهامها بالخطر الذي يهدد المصالح الامريكية في المملكة، وانه لا يمكن المحافظة على تلك المصالح الا عن طريق قانون الاعارة والتأجير

الذي صدر عام ١٩٤١م، واصبح ملائماً لمعالجة مثل هذا الامر[١٩].

تعاطفت وزارة الخارجية الامريكية مع الشركة مؤكدة اهمية موقع السعودية على الطريق بين البحر الاحمر والخليج العربي والطريق الجوي المباشر الى الهند والشرق الاقصى، فضلاً عن امكانية حصول جيش الولايات المتحدة الامريكية على قواعد جوية في السعودية، مالم تكن مستعدة لأرسال مساعدات مباشرة لها، واشارت ايضا الى اهمية الملك عبد العزيز بن سعود ونفوذه في الوطن العربي والعالم الاسلامي، ان شمول بلاده بمساعدات الاعارة والتأجير ستسهل مواصلة الحرب في الشرق الاقصى، وحذرت شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا من التأخير في مساعدة بن سعود، لان ذلك يعرض استقرار المملكة للخطر، واشارت الى اهمية امتياز النفط السعودي الذي كلف الشركة ٢٧.٥مليون دولار لتطويره عدا العوائد التي دفعتها الشركة للحكومة السعودية[٢٠].

على ضوء ذلك اقترح الرئيس الامريكي روزفلت لمعالجة الموضوع ان يشتري الاسطول الامريكي من شركة نفط كاليفورنيا نفطاً بموجب اتفاقية بيع مدتها خمس سنوات، توفر للشركة دفع ستة

ملايين دولار للملك لتلافي ازمته، الا ان وزير البحرية الامريكي رفض الاقتراح، مبيناً ان البحرية لم تكن بحاجة الى احتياطي نفطي جديد في ذلك الوقت(٢١).

رغم ذلك واصلت شركة نفط كاليفورنيا محاولاتها في حصول السعودية على مساعدات مباشرة من الولايات المتحدة الامريكية، فبعد ان اعلن الرئيس الامريكي روزفلت حالة الطوارئ عهد الى ايكس وزير الداخلية مهمة تنسيق امر النفط لمواجهة الحالات الطارئة المتمثلة بتناقص احتياطي النفط، وتم تعيين رافاك، وافيز رئيس مجلس مديري ستاندرد اويل اون كاليفورنيا نائباً له، وفي تشرين الثاني ١٩٤١م عين ايكس عدداً من قادة صناعة النفط في (مجلس الدفاع الوطني للصناعات النفطية)، لخدمة المصالح العليا للولايات المتحدة(٢٢).

بذلك حصلت شركة نفط كاليفورنيا على موقع نفوذ سياسي يسمح لها من خلال المركز الذي شغله رئيس مجلس ادارتها لمواصلة جهودها السابقة الهادفة الى الاتصال بالمسئولين الامريكان لإقناعهم بتقديم مساعدات مالية الى السعودية، فقابل كل من موقت وجونز في٩تشرين الثاني١٩٤١م هويكنز مستشار الرئيس الامريكي وطلبوا

منه مفاتحة الرئيس بتخصيص جزء من المبالغ المخصصة منحها لبريطانيا من قانون الاعارة والتأجير البالغ ٤٢٥مليون دولار الى ما دامت الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع تقديم مساعدة مباشرة للسعودية وقدم اقتراح الى السفير البريطاني في امريكا بحضور الرئيس الامريكي ووزير الخارجية، لكي توفر حكومته مساعدات مالية من المساعدات الامريكية لها لتلبية حاجة السعودية[٢٣].

وافق البريطانيين على تحويل جزء من مساعدات الاعارة والتأجير الامريكية الى السعودية، بذلك استطاعت شركة نفط كاليفورنيا ان تحصل على مساعدات للسعودية دون الحاجة الى خزانتها، فقد قدم البريطانيون للسعودية خمسة ملايين دولار خلال سنة ١٩٤١م اثنا عشر مليون دولار في سنة ١٩٤٢م[٢٤].

كان من الطبيعي ان يؤدي ذلك الى تعاظم النفوذ البريطاني في المملكة العربية السعودية رغم ان الشركة الامريكية اوضحت للملك ان المساعدات تمت بطلب من الحكومة الامريكية وبناءً على طلب الشركة[٢٥].

ادرك مونت ان لدى بريطانيا اسباباً قوية سياسية وإستراتيجية للاهتمام بمستقبل السعودية، فاشترط ان تكون المساعدات البريطانية اقتصادية فقط، فقد كانت بريطانيا تمر في تلك الفترة بوضع سيئ، فالجنرال الالماني رومل (Romal) في الصحراء الغربية بالقرب من مصر يخطط للوصول الى الخليج العربي، كما ان الايطاليين احتلوا الحبشة في الجانب الاخر من البحر الاحمر وانظارهم تتجه نحو الضفة الأخرى وقاموا بعدة محاولات لكسب ابن سعود الى جانبهم ألا انه التزم الحياد مع الميل للحلفاء[٢٦]، لكي يستمر في ذلك لابد من توفير مورد كافً له وذلك لتخفيف الضائقة المالية التي تدبرها السعودية للشعب السعودي، ولمنع شعبه من التأثر بدعاية المحور ولحمايته من ضغط العدو وتعويضه عن خسارته من ربح النفط ورسوم الحج فقدمت له بريطانيا قرضاً قدره ثلاثة مليون بأون استرليني[٢٧].

غير ان ذلك المبلغ لا يسد العجز المالي للحكومة السعودية فقد ظلت تعاني من عجز يقدر ب(٧٥٠٠٠٠) بأون استرليني سنوياً، ويمكن سده عن طريق الحكومة الامريكية لو طلب منها تقديمه على

شكل سلع او ريالات فضية مسكوكة حديثاً، وذلك عن طريق تخصيص جزء من المساعدات التي تمنح لبريطانيا[٢٨].

بذلك امكن مواجهة العجز المالي السعودي عن طريق المساعدات المالية الامريكية عبر بريطانيا، وكادت تلك العملية توقع السعودية في نطاق الإسترليني عندما فكرت بريطانيا اقامة مصرف مركزي في السعودية، وقد خشي الامريكيون من الضرر الذي سوف يصيب مصالحهم في السعودية، لاسيما بعد ان اشارت تقارير الجيولوجيين الذين اوفدوا الى المنطقة الى وجود احتياطي نفط كبير فيها[٢٩].

اذ وصف مستر روجر من شركة نفط تكساس في مذكرة قدمها عام ١٩٤٣م، الى لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي الوضع قائلاً ((ان بريطانيا تدعم الحكومة السعودية مالياً، ويبدو انها تريد ان تصبح المستشار المالي لهذه الحكومة بدليل انها تعتزم تأسيس مصرف واصدار عملة ورقية، واقامة مؤسسه في لندن للأشراف على النقد السعودي مؤلفة من حاكم سعودي وممثلي الحكومة البريطانية وبنك انكلترا، على ضوء ذلك دعي روجرز في مقابلة جرت في شباط ١٩٤٣م مع وزراء الخارجية والداخلية

الامريكيين الى وضع حد للنفوذ البريطاني، من الملاحظ ان اكثر الوزراء اهتماماً بالموضوع كان ايكس وزير الداخلية والمشرف على النفط زمن الحرب، فاقتنع الرئيس روزفلت بان البريطانيين يهددون امتيازات النفط الامريكية في السعودية، وانه يجب اتخاذ اجراء ما قبل فوات الاوان، كما صرح ممثلو شركة النفط العربية الامريكية كاليفورنيا ((ان المال الذي منحاه للبريطانيين ونحن كشركة كنا نعتقد ان الولايات المتحدة الامريكية عليها ان تحصد فائدة اموالها، لأنها احق من البريطانيين في ذلك))، وشعور الشركة ذلك ولد ضغطاً على مختلف وزارات الحكومة الامريكية لشمول السعودية بالمساعدات من دون وساطة بريطانية، لاسيما ان بريطانيا حاولت ربط السعودية في دائرة النفوذ البريطاني فقامت بإيفاد بعثة تحت غطاء مكافحة الجراد، ولكنها في الحقيقة ضمت عددا من الجيولوجيين للبحث عن النفط بدلاً من مكافحة الجراد، وبسبب ذلك النشاط ازداد شعور الامريكان بان بريطانيا تحاول تثبيت اقدامها في السعودية باحتكار النفط فيها، على هذا الاساس كتبت وزارة الخارجية تقريراً الى الرئيس روزفلت في ٣٠اذار ١٩٤٣م، جاء فيه ان اكبر احتياطيات النفط في العالم موجودة في السعودية، على الشركات الامريكية ان تسعى للحصول

على امتيازات تمكنها من الوصول الى هذه الاحتياطيات، لاسيما الثروة النفطية للولايات المتحدة اخذت بالانخفاض لذا تهتم وزارتا الحربية والبحرية في الحصول على احتياطات عسكرية وبحرية في السعودية ويجري الاهتمام بالوسائل التي يمكن بها اعداد ترتيبات لضمان احتياطات كبيرة كهذه(٣٠).

بناءً على ذلك سعت الولايات المتحدة الى رفع وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية مع السعودية، عن طريق اقامة تمثيل دبلوماسي رسمي دائمي في السعودية بدلاً من قيام السفير الامريكي بمصر بمهام ادارة سفارة بلاده فيها، في الوقت نفسه يكون سفيراً لدى السعودية، في ١٤نيسان١٩٤٣م وجه وزير الخارجية الامريكي برقية الى المقيم الامريكي في المملكة العربية السعودية بعد موافقة الحكومة السعودية على تعينه، وكانت قد اجادة موس لهذه المهمة لكونه يجيد اللغة العربية، وكذلك لخبرته في التعامل مع العرب سبباً في اختياره لذلك المنصب، في اطار سعي الولايات المتحدة الامريكية، لتعزيز علاقتها مع المملكة العربية السعودية، حصلت على موافقة الاخير لفتح قنصلية امريكية في الظهران لملائمتها لشركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا، اذ ان الموظفين الامريكان وجدوا ان من غير الملائم

الرجوع الى القنصلية الامريكية في البصرة لقضاء اجراءات تتعلق بجوزات السفر وتسجيل القيود والوثائق، من جانب اخر خسران الموظفين كثير من الوقت في الذهاب الى البحرين لإنجاز الاعمال التوثيقية في الوكالة السياسية البريطانية[٣١]، لم ينحصر تصاعد النشاط الامريكي في السعودية على الحصول على امتيازات النفط وزيادة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي فقط، بل امتد ليمثل تحقيق جزء من استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية المستقبلية لسد منطقة الشرق الاوسط بوجه احتمالات المنافسة السوفيتية والايطالية.

في هذا الاطار حاولت الولايات المتحدة الامريكية الحصول على موافقة الحكومة السعودية في انشاء مطار عسكري فيها، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثها نائب وزير الخارجية الامريكي وليز الى السفير الامريكي في القاهرة، والتي يبين فيها رغبة وزير الدفاع الامريكي في انشاء مطار عسكري في السعودية وطلب مفاتحة بريطانيا للحصول على موافقتها، باعتبار ان السعودية في ذلك الوقت تقع ضمن دائرة النفوذ البريطاني[٣٢]، حاولت الحكومة الامريكية انشاء قاعدة عسكرية في الظهران التي وقع عليها الاختيار، لأنها تقع قرب ابار النفط السعودية، فضلاً عن ان التطورات العسكرية في

الشرق الاوسط جعلت من الضروري حصول القوات المسلحة على تسهيلات لأنشاء قاعدة جوية في السعودية لموقعها الاستراتيجي، اذ يقع بين البعثة الامريكية العسكرية في شمال افريقيا التابعة لجيش الولايات المتحدة الامريكية والبعثة العسكرية الايرانية التابعة لجيش الولايات المتحدة في الخليج العربي، كان التسويغ الامريكي للحصول على قواعد عسكرية امريكية في السعودية، هو لرد هجمات ايطالية محتملة على المنشأة النفطية السعودية، اذ ان تلك المساعي كانت تتماشى مع خطط الولايات المتحدة الامريكية السابقة التي طلبت فيها من بريطانيا مفاتحة سلطان مسقط للحصول على قواعد جوية في مسقط، لاستخدمها حلقة وصل مع القواعد الامريكية في الشرق الاقصى، بذلك يمكنها تطبيق مساعي دول المحور في الشرقين الاوسط والاقصى(٣٣).

لقد تعززت العلاقات الامريكية السعودية عندما دعت الولايات المتحدة الامريكية الملك عبد العزيز او احد ابنائه الى زيارة الولايات المتحدة، التي اوكلت مهمتها الى فيصل وزير الخارجية مع الامير خالد والشيخ حافظ وهبة الذي ناقش مع الامريكان اجراء ترتيبات تتعلق بشمول السعودية بقانون الاعارة والتأجير، كما استمرت شركة

النفط العربية الامريكية كاليفورنيا للفترة ١٩٤٢ – ١٩٤٣م تعمل على تعزيز علاقاتها المستقبلية مع ابن سعود، وذلك لضمان امتيازها عن طريق البرهان للملك على ان ما يحصل علية من مساعدات مالية من بريطانيا، هو بمجهود الشركة من خلال ضغطها على الحكومة الامريكية، الا ان الملك اوضح ان الشركة لم تلتزم باتفاقية ١٨-١٩كانون الثاني١٩٤١م، وفي بداية ١٩٤٣م كررت الشركة محاولتها في اقناع الحكومة الامريكية بمنح ابن سعود المساعدة من الولايات المتحدة الامريكية مباشرة دون وساطة بريطانية[٣٤].

وقد وجدت الشركة فرصتها في ايكس وزير الداخلية (مديراً للنفط زمن الحرب)، لأقناعه بمفاتحة الرئيس روزفلت بالموضوع، فقد قابلة لادي.د.كولر رئيس شركة كاليفورنيا وروجر رئيس مجلس ادارة شركة تكساس، اوضحا له ان السعودية واحدة من اكبر واثمن احواض النفط في العالم، وانهما يخشيان من المحاولات البريطانية للحصول على امتياز فيها، اذ قدما لابن سعود قرضاً قدره عشرون مليون دولار في حين ان شركات النفط الامريكية حاولت الحصول على المساعدات من الولايات المتحدة الامريكية الى السعودية مباشرة، لكن الحكومة خيبت مساعيهم لذلك يخشيان الغاء الامتياز او اعطاءه لبريطانيا[٣٥]،

جاء اللقاء في الوقت المناسب، فقد كانت تدور في اوراقة الكونجرس الامريكي وفي الصحف الامريكية مناقشات حول مستقبل احتياطي النفط الامريكي، والحاجة الى احتياطي في منطقة الخليج العربي لاستعماله للقوات المسلحة لاسيما ان ثقل الحرب العالمية الثانية قد انتقل الى المحيطين الهندي والهادي(٣٦).

لذى شعر ايكس بالحاجة الى العمل السريع لأنقاذ الموقف فطلب من ممثلي الشركة تجهيزه بحقائق وثيقة الصلة بالموضوع، كي يستطيع تقديمها الى الرئيس روزفلت، في شباط ١٩٤٣م ارسل ايكس رسالة باسم الشركات الى الرئيس روزفلت وارفق معها مذكرة موضحاً فيها حاجة السعودية الى الاموال، طلب منح السعودية قرضاً مالياً من الولايات المتحدة الامريكية مباشرة دون وساطة بريطانية(٣٧).

بجهود ايكس اصبحت اراء كوليرا وروجرز السياسية التي تبنتها الحكومة الامريكية خاصة بعد ان اوضح ايكس في تقريره "ان نفطنا ينفذ"، وان "رأس امبراطورية البترول يتحرك نحو الشرق الاوسط والخليج العربي بسرعة"، ورسم الخطوط العامة للسياسة الخارجية للبترول ذكر فيها "ان شركة ستاندرد وتكساس تحتاجان الى مثل هذه السياسة لتأييدهما من قبل المملكة العربية السعودية"، وبعد اسبوعين

من النشاط المتواصل لكل من ممثلي الشركات الامريكية كوليود روجرز ووزير الداخلية فايل ايكس والرئيس روزفلت في ١٨شباط١٩٤٣م، اوضح له اهمية النفط السعودي للمصالح الامريكية واخبره ان من غير اللائق استمرار المساعدات الامريكية الى السعودية من خلال وساطة بريطانية(٣٨).

على أثر ذلك كتب الرئيس روزفلت الى ستيفنس (مدير ادارة الاعارة والتأجير)، "ان الدفاع عن السعودية امر مهم في الدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية"(٣٩)، كي يمكنهن ارجاء تقديم مساعدات الاعارة والتأجير الى الحكومة السعودية دون وساطة بريطانية.

كانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى من وراء ذلك الى تعزيز مركزها في السعودية، والحصول على ثقة الملك عبد العزيز بن سعود، ويظهر ذلك واضحاً في برقية مساعد وزير الخارجية الامريكية الى السفير الامريكي في مصر بتاريخ ١١آذار١٩٤٣م، التي جاء فيها "تم توسيع مساعدات الاعارة والتأجير الى السعودية مباشرة من دون وساطة بريطانية بسبب الاوضاع غير الاعتيادية في ذلك البلد(٤٠).

وقد تعززت العلاقات السعودية الامريكية بعد الاجتماع الذي حصل بين الرئيس الامريكي روزفلت والملك عبد العزيز بن سعود في ١٤شباط ١٩٤٥م، اذ ابلغ الرئيس روزفلت قبل ان ينفض مؤتمر يالطا في كانون الاول ١٩٤٤م رئيس وزراء بريطانيا تشرشل، انه سيقابل الملك السعودي عبد العزيز ابن سعود في طريق عودته الولايات المتحدة الامريكية، حاول تشرشل الذهاب معه لمقابلة الملك عبد العزيز، الا ان الرئيس الامريكي روزفلت رفض وتمت المقابلة في البحيرات المرة وتم تقديم الهدايا للملك عبد العزيز وتوجيه دعوة لزيارة الولايات المتحدة الامريكية له او لاحد ابنائه، كان اللقاء ودياً على العكس من اللقاء الذي تم بين الملك ورئيس وزراء بريطانيا الذي انتابه نوع من البرود فلم يوجد لتشرشل شيء جديد يقدمه للملك السعودي عبد العزيز[٤١]، فضلاً عن ذلك تناولت المباحثات بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز عدة قضايا منها بناء قاعدة جوية امريكية في الظهران، واستثمار الشركات الامريكية النفط السعودي، في اطار تركيز النفوذ الامريكي في السعودية خططت الولايات المتحدة الامريكية لا جهاض اي محاولة قد تتقدم بها بريطانيا، لإعادة السعودية الى دائرة نفوذها، فضلاً عن التصدي لأي مسعى

سوفيتي لا يجاد موطئ قدم فيها، ذلك من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها لأبعادها عن الاعتماد على اية دول اخرى، لاسيما بريطانيا التي تستخدم مساعدتها الاقتصادية من اجل الثقل السياسي(٤٢).

بذلك يتضح ما للنفط من دور في تطور العلاقات السعودية الامريكية من دولة تعيش القرن القديم كما وصفها الرئيس الامريكي عام ١٩٣٩م، الى شمولها بقانون الاعارة والتأجير وربط امنها بأمن الولايات المتحدة الأمريكية، على ضوء ذلك تطورت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك شملت جوانب اخرى في مجال الزراعة والصناعة، وبعد ذلك التغيير في السياسة الامريكية بداية التدخل السافر في الخليج العربي، بعد ان كانت امريكا حتى الحرب العالمية الثانية لم تجد حرجاً في الاعتراف بالموقع المتقدم لبريطانيا في منطقة الخليج العربي.

العلاقات السعودية – الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية

لقد تبين التأييد الامريكي للسعودية من خلال زيارة ولي العهد السعودي الامير سعود بن عبد العزيز عام ١٩٤٧م، حيث جرى بحث شامل للعلاقات الامريكية – السعودية وتقييم جديد للوضع في المنطقة ودعا الحكومة الامريكية للوقوف بجانب السعودية في المعارضة لمشاريع رئيس الوزراء العراقي ياسين طه الهاشمي، وقدم اقتراحات تستهدف توطيد المركز السعودي في الخليج العربي والعلاقات السعودية – الامريكية في المنطقة وذلك لأضعاف التحالف البريطاني – الهاشمي الذي كانت السعودية تعارضه بشدة وتعمل على كل ما في وسعها على إفشاله(٤٣).

لقد ابدت الحكومة السعودية رغبتها القوية في تحقيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، فقد رغبت الحكومة السعودية في توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، بسبب المركز القوي الذي اصبحت تتمتع به الولايات الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها اقوى دولة في العالم عسكرياً واقتصادياً، وقد ادركت الحكومة السعودية ان تعزيز المصالح النفطية الامريكية السعودية لن

يؤدي الى زيادة عوائدها النفطية فحسب، بل خلق اهتمام امريكي لضمان استقرار الاوضاع السياسية في المملكة العربية السعودية لما لذلك من علاقة بتطوير المصالح الامريكية هناك، ومن هذا كان تصريح لوزير النفط السعودي اسعد الفقيه في شباط١٩٤٦م، "ان حكومته راغبة في فتح امتيازات جديدة لشركات النفط الامريكية[٤٤]، فضلاً عن ذلك اكد الملك عبد العزيز وولي عهده سعود بن عبد العزيز على ان تطوير مصادر النفط في المملكة العربية السعودية يجب ان يبقى في ايدي شركات النفط الامريكية[٤٥].

رغبت الحكومة السعودية في توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الهاشميين المدعومين من قبل بريطانيا، وقد ابلغت الحكومة السعودية مخاوفها الى المسؤولين الامريكان في جدة في بداية كانون الثاني ١٩٤٧م، ووصل الامير سعود ابن عبد العزيز في زيارة رسمية له بدعوة من الرئيس الامريكي ترومان[٤٦].

اجرى الامير سعود بن عبد العزيز محادثات مع الرئيس ترومان ووزير الخارجية فرنسيس بترنز، وغيرهم من كبار مسؤولي وزارة الخارجية الامريكية، وقد طرح الامير سعود بن عبد العزيز عدة مواضيع خلال المباحثات منها ما يتعلق بالمساعدات الامريكية

للمملكة العربية السعودية، والعلاقات السعودية الخارجية مع بريطانيا والحكومة الهاشمية في العراق والاردن[٤٧].

كان الهدف من زيارة الوفد السعودي الى الولايات المتحدة الامريكية برئاسة ولي العهد السعودي سعود بن عبد العزيز عام ١٩٤٧م، هو لمعرفة الملك السعودية عبد العزيز بن سعود موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشروع سورية الكبرى، وهل يمكن للسعودية ان تجد التأييد الكامل من الولايات المتحدة الامريكية في حال وجدت نفسها في دائرة المؤامرات الهاشمية مهددة السعودية من الشمال كما ادعت[٤٨].

لقد تبلور الموقف الامريكي في التأييد الكامل وغير المشروط للاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للسعودية، واخبرت وزارة الخارجية الامريكية الوفد السعودي، ان الملك عبد العزيز بن سعود يستطيع ان يعتمد على الدعم الكامل من الولايات المتحدة الامريكية ومن الامم المتحدة في حال قيام قوى خارجية بتهديد بلادة[٤٩].

كما ان الولايات المتحدة الامريكية ثمنت روح الصداقة التي اظهرها الملك السعودي عبد العزيز بن سعود، وتعمل على تقوية

علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، وانه لا توجد أي نقاط خلاف بين الطرفين، وستواصل الولايات المتحدة الامريكية بدعم المملكة العربية السعودية ضد أي عدوان خارجي(٥٠).

كذلك اكدت الولايات المتحدة الامريكية للوفد السعودي ان "السياسة الاساسية للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الادنى، هي دعم التماسك الاقليمي والاستقلال السياسي للسعودية، ولو تعرضت السعودية لهجوم من قبل دولة اخرى او حتى التهديد بالهجوم، فان الولايات المتحدة الامريكية عبر الامم المتحدة ستستخدم الاجراءات الفعالة لصد مثل هذا التهديد او الهجوم"(٥١).

وبذلك استطاعت المملكة العربية السعودية من تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وكسب تأييدها التام في المحافل الدولية ضد الاخطار التي قد تتعرض لها، فكان النفط هو العنصر الفعال والاساس في تغير السياسة الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية.

الخاتمـــــــــة

تمكنت الشركة الامريكية ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا، وبدعم من الحكومة الامريكية الحصول على امتيازات نفط السعودية رغم موقف الحكومة البريطانية المعارض لذلك.

تطالب حصول الولايات المتحدة الامريكية على الامتيازات السعودية الى نشوء علاقات دبلوماسية بين البلدين، وتطورت المصالح الامريكية في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، لذا عملت الولايات المتحدة الامريكية على الحفاظ على تلك المصالح عن طريق الحصول على انشاء قاعدة الظهران الجوية.

فضلاً عن اللقاء الذي تم بين الرئيس الامريكي روزفلت وملك السعودية عبد العزيز بن سعود في منطقة البحيرات المرة بعد انتهاء مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥م، الذي قدم من خلاله الهدايا الى الملك السعودي وتوجيه دعوة له او احد ابناءه بزيارة الولايات المتحدة الامريكية، برغم موقفة المعارض من قيام علاقات دبلوماسية بين الطرفين في بداية الحرب العالمية الثانية، لذا كان النفط هو العامل الحاسم في تطور تلك العلاقة.

الهوامـــــــش

(١) عبد الملك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، ط٢، الكويت، ١٩٨٨م، ص٢٥٩؛

John a- denovo, American interest and policies in the middle east 1.00 – 1.39, Minneapolis, 1.63, p – 355.

(٢) السياسة التي سارت عليها الولايات المتحدة الامريكية في نهاية القرن التاسع عشر بعد خروجها من العزلة التي ارتبط النشاط الامريكي بها في فترة ما بين الحربيين العالميتين، اذ تمكنت بها السياسة الامريكية على اساس مساندتها للحلفاء في الحرب العالمية الاولى، وعدت من المبادئ الاساسية المقدرة في السياسة الامريكية خلال فترة ما بين الحربين، وقد واجهت بها الحكومة الامريكية الاحتكار البريطاني للنفط اذ ركزت على ضرورة خضوع مواطني مختلف الدول لنفس المعاملة، وان يقفوا على قدم المساواة في البلاد الخاضعة للانتداب، وانه لا ينبغي

منع امتياز من شأنه الاضرار بمصالح الدول الاخرى، او ان تحتكر دولة امتيازاً معيناً؛

Hurwitz, I.C. diplomacy in the near and middle east a documentary record, 1.14 – 1.56 vol – ll, new York 1.56. p 78.

(٣) ابو سلمى، قصة الاحتكارات الدولية في الجزيرة العربية، مجلة صوت الطليعة، العدد (٨)، السنة الثانية، كانون الاول ١٩٧٤م، ص١٧.

(٤) عبد الملك خلف التميمي، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٥) وليد شريف، العلاقات السعودية – الامريكية، مجلة صوت الطليعة، العدد (٧)، السنة الثانية، ايلول ١٩٧٤م، ص٣٢.

(٦) خليل علي مراد، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ – ١٩٤٧م، بغداد، ١٩٨٠م، ص٢٨.

(٧) نـذير جـابر المشـهداني، العلاقـات السـعودية الامريكيـة ١٩٥٣ – ١٩٦٤م، اطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة، كليـة الآداب – جامعـة بغداد، بغداد، ١٩٩٧م، ص١٤.

(٨) وليد شريف، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.

(9)F.R.U.J.D. vol, iv. 1.39. telegram From the secretary of state to president Roosevelt Jun, 1.39. p 827.

(10) Ibid.

(١١) احمد صـالح خليفة، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربـي للخلـيج العربـي ١٩٣٩ – ١٩٥٢م، اطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة، كليـة التربيـة ابـن رشـد – جامعـة بغـداد، بغـداد، ١٩٩٨م، ص٤٢.

(١٢) المصدر نفسة، ص٤٢.

(13) F.R.U.J.D. vol, iv. 1.39. telegram From the minister in Egypt to the secretary of state 21jun, 1.39, p 826.

(14) Ibid. p 827.

(15)Ibid.

(16)Ibid.

(١٧) احمد صالح خليفة، المصدر السابق، ص٤٤.

(18)Meulen D.Aanlier, the wells of idn Saud, john murray, 1.57, p 127.

(١٩) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية من وجهة نظر عربية، بغداد، ١٩٨٢م، ص١٩١.

(20) Benjamin sh.

(21) Ibid.

(٢٢) نوري عبد الحميد خليل، السياسة الامريكية اتجاه النفط العربي، مجلـــة ام المعـــارك، العـــدد (٢)، تشـــرين الاول ١٩٩٥م، ص١٢٠.

(٢٣) هـار فـي اوكوثـور، امبراطوريـة البتـرول، ترجمـة: نجـدة هـاج، بيروت، ١٩٥٩م، ص١٣٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٣٩٩.

(٢٥) مازن البندك، قصة النفط، دار القدس، ط١، ١٩٧٤، ص٧٥.

(٢٦) د.ك.و، ملفـات الـبلاط الملكـي، الملـف ٣١١/٢٧٤٧، تقريـر المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ١٦/١٧٧، في ٤تموز ١٩٤٠م.

(27) F.R.U.J.D. vol, iv. 1.42. telegram From the secretary of state to the mini star in Egypt, date la July, 1.42, p 527.

(28) Ibid.

(29) Cordell hull, the memories of Cordell hull, vol, 2 condor 1.48, p 357.

(٣٠) احمد صالح خليفة، المصدر السابق، ص٧٣.

(٣١) المصدر نفسه. ص٧٣

(٣٢) المصدر نفسه، ص٧٤.

(33) Shwadran, op- cit, p 319.

(34) Ibid.

(٣٥) جـواد العطـار، تـاريخ البتـرول فـي الشـرق الاوسـط، بيـروت، ١٩٧٧، ص٧٤.

(36) Shwadran, op- cit, p 319.

(٣٧) م. بـروكس، البتـرول والاسـتعمار فـي الشـرق، ترجمـة: محمـد الشنيطي، ط١، القاهرة، ١٩٥٧م، ص١٢٢.

(38) F.R.U.S.D. vol. iv. 1.43, letter from president Roosevelt to the lend lease administration, February 8, 1.43, p 859.

(39) Ibid.

(٤٠) امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ج٢، دار الكتب العربي، القاهرة، د.ت، ص٣٦٩.

(٤١) محمد حسين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٤٥-٤٩؛ نيوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، ترجمة: عبد الفتاح ياسين، بيروت، ١٩٦٥م، ص٢٢٧.

(٤٢) محمد علي الداود، الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٠م، ص٢٣٣.

(٤٣) خليل علي مراد، السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ – ١٩٤٩م، بغداد، ١٩٨٠م، ص٢٩٢.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٢٩٣.

(٤٥) خير الدين الزركلي، شبة جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز، ط١، ج١، بيروت، ١٩٧٠م، ص٧٧٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٧٣

(٤٧) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٢٦٣-٢٦٤.

(48) Washington, daciuniuited state government 1, printing office, 1.47. vol. s.p 741.

(٤٩) علي الدين هلال، الوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٨٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٧٧.

(٥٠) المصدر نفسه. ص٢٧٧

(٥١) المصدر نفسه. ص٢٧٨